افتتاح المؤتمر المصرفي العربي السنوي في بيروت

ميقاتي: لوضع خارطة طريق اقتصادية عربية تحصن ثرواتنا ومجتمعاتنا

عدنان حمدان

ميقاتي يتحدث في المؤتمر (علي علوش)

انعقد، امس، المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠١١ ، تحت عنوان «مستقبل العالم العربي في ظل التحولات الراهنة». وقد اعطى المتحدثون في المؤتمر توصيفات شتى للوضع السياسي والاقتصادي العربي، منهم من سماه بـ «الربيع العربي»، وبعضهم وصفه «باضطرابات سياسية خطيرة، من دون ان ينسى «تداعيات الازمة المالية العالمية على مسيرة انتعاش الاقتصاد العالمي، وبالتالي على الاقتصادات العربية.«

دعا رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف، في ظل الاحداث الاستثنائية غير المسبوقة في منطقتنا العربية الى «العمل على ضبط الموازنات العامة وخفض العجز فيها، فضلا عن ضبط معدلات التضخم وأسعار السلع الاستهلاكية بشكل خاص، كي لا تترافق الاحداث السياسية مع ضغوط اجتماعية ومعيشية.«

وفيما يؤكد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه على ان «المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية هي الادق في تاريخها الحديث». يبدي تخوفه من انه «اذا طالت الازمة في المنطقة فان نتائج ما سمي بـ «الربيع العربي» قد يتحول الى شتاء اقتصادي قارس». ويدعم وجهة نظره بما خص الاستثمارات الوافدة، التي تراجعت حتى الآن بنحو ٨٣ في المئة، من اكثر من ٢٠ مليار دولار الى حوالى ٤،٨ مليارات دولار». ويعيد السبب الى «اجواء عدم الاستقرار الاقليمي.«

يتفق الوزير السابق، رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، عدنان القصار مع طربية ، على ان «المرحلة من اكثر المراحل العربية التاريخية دقة، ، وقد خيّل للكثيرين ان العالم العربي لن يخرج من سباته العميق». ورأى انه «اذا كانت السياسة هي سمة المرحلة العربية الراهنة، فإن الاقتصاد هو الحاضر والمستقبل.«

وقد تناول حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ما يعيشه العالم من « ازمات متكررة منذ عام ٢٠٠٨ تطال القاع المالي وتؤدي الى تباطؤ اقتصادي وزيادة في البطالة». ولفت الى اننا « نعيش الآن في عالم يصعب التوقع فيه لما سيحدث مالياً واقتصادياً، اذ اصبحت مؤسسات التقييم والصناديق الاستثمارية تتحكم بالاسواق المالية وغدت هي من يقرر نسب المخاطر والفوائد، وبالتالي المستقبل السياسي والاقتصادي في الدول .«

واشار رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي الى انه «رغم تأثرنا بالاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية الجارية محليا وفي منطقتنا العربية، الا اننا نبذل قصارى جهدنا للتخفيف من تأثير تلك الاحداث على الوضع الاقتصادي في لبنان، وكذلك على الوضعين السياسي والامني فيه». وشدد على ان الحكومة تعمل على «اعادة تنشيط كل القطاعات وتحسين مناخ الاستثمار والاعمال، وزيادة الانتاج والتصدير، والاهم معالجة القضايا الاجتماعية .«

افتتاح المؤتمر

بعد اشارته الى الاحداث العربية، التي ستكبد اقتصادات هذه الدول خسائر كبيرة، لفت الى اعلان مؤسسات مالية ومصرفية اقليمية عن توقعات منخفضة لمعدلات النمو. وأعطى الاقتصاد المصري مثالاً، حيث تشير بيانات حديثة لصندوق النقد الدولي الى انه سيحقق نموا بواقع ١،٢١ في المئة خلال العام الجاري مقابل ٥،١٤ في العام الماضي، في حين سيتجمد الاقتصاد التونسي عند مستوى ٠،٠٧ في المئة، ونبهت البيانات الى ان الاقتصادين السوري

واليمني سينكمشان العام الحالي بواقع ٢،٠٢ في المئة للاول و ٢،٤٢ للثاني. ودعا يوسف استنادا الى هذا الواقع لاعلان حالة طوارئ اقتصادية عربية للحد من تأثير هذه الاحداث على اقتصادات هذه الدول». واقترح الاسراع في تطبيق برامج اصلاح اقتصادي ومالي شاملة، تأخذ في الاعتبار متطلبات النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير فرص العمالة المناسبة.

طربيه: مشروع مارشال

ولفت طربيه الى» تراجع حاد في نمو المصارف في المناطق التي شهدت اضطرابات وثورات، وأن الكلفة الاقتصادية لما يحصل من ثورات تضعنا جميعا امام تحديات مصيرية تتناول اعادة البناء السياسي والمؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي والانساني. وتبرز امام مصارفنا العربية الفرصة في صياغة دور جديد لها، يكون على فاعلية اكبر في استقطاب الموارد المالية العربية وابراز الفرص الاستثمارية وتوجيهها في الاقتصاد الحقيقي. وان نجاح المصارف العربية في دورها الجديد يتطلب تفعيل الدور العربي في صياغة القرارات المالية والنقدية والاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الدولية». ودعا طربيه الى «قيام صندوق تمويل عربي تدعمه الدول العربية الغنية على غرار مشروع «مارشال» الذي اقامته الولايات المتحدة الاميركية لاعادة اعمار اوروبا، من اجل اعادة الاستقرار الى الدول العربية المضطربة عن طريق اعادة الاعمار ورعاية مشاريع التنمية الاقتصادية والبشرية. فان لم تتبع الثورات العربية اصلاحات مؤسساتية ونمو اقتصادي وانساني ذهبت جهود الشعوب سدى وحلت النقمة والفقر والتخلف والتطرف.

القصار: تطوير سوق المال

اما القصار فرأى ان تطوير سوق المال يأتي في مقدمة الامور التي يجب العناية بها لمواجهة تحديات التحولات الراهنة. ان التحولات الراهنة مؤداها ان تخلق مناخا من الديموقراطية يقوم في ظله القطاع الخاص بدوره الموعود من اجل التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وبناء حياة وطنية واقليمية وعربية جديدة، وان ذلك يكون من خلال الاعتماد على التمويل الذاتي، عبر الاجهزة المصرفية والمالية، وعلى التكنولوجيا الحديثة التي تؤمن انتاج سلع للاكتفاء الذاتي، وصولا الى اقامة مشاريع انتاجية تتميز بالكفاءة والتنافسية.«

سلامة: صعوبة التوقعات

استهل سلامة كلمته بالقول اننا نعيش اليوم في عالم يصعب التوقع فيه لما سيحث ماليا واقتصاديا. العالم المالي والاقتصادي ينتظر حلولا مقنعة وبنيوية وقيادة فعالة لتنفيذ هذه الحلول. ويجب على هذا التوافق المرجو عالميا ان يضع حداً لحرب العملات واستغلال انظمة الدفع والخطوط الائتمانية بين المصارف الكبرى وكلها ادوات لحماية مبطنة للمناطق الاقتصادية وللضغط السياسي والاقتصادي. كما يجب ارساء قواعد شفافة ووضع ضوابط للمضاربة وبالاخص للادوات المركبة والمشتقات للحد من التقلبات السريعة والحادة لأسعار الاصول عامة، اسعار لا تعبر عن حقيقة قيمتها. وقدّر سلامة النمو الحقيقي لهذا العام بـ ٢ في المئة «كما نشهد تحسنا في مجمل الودائع بما يقارب ٧ الى 8في المئة وعجزا في ميزان المدفوعات وقد بلغ حتى ايلول ١،٥ مليار دولار .«
وشدد سلامة على بقاء الفوائد مستقرة، وعلى استمرار مصرف لبنان بالاعفاءات على الاحتياطي الالزامي للمشاريع الجديدة والسكن والتحصيل الجامعي والبيئة والطاقة البديلة. وقد بلغت موجودات مصرف لبنان السائلة ٣٢ مليار ليرة وهو رقم قياسي تاريخيا. المصارف اللبنانية سليمة ولدينا جميعا الارادة المشتركة في تقوية ميزانياتها من خلال رفع نسبة الملاءة الى ١٢ في المئة معتمدين معايير بازل ٣ . كذلك قرر مصرف لبنان زيادة الرأسمال المطلوب لتأسيس مؤسسة مالية الى خمسة مليارات ليرة ولتأسيس مؤسسة وساطة الى ٢ مليار ليرة ولتأسيس مؤسسات الصرافة الى ٧٥٠ مليونا ومن الفئة ب الى ٥٠٠ مليون ليرة .

ميقاتي: خارطة طريق اقتصادية

وأخيرا تحدث الرئيس ميقاتي، فدعا الاتحاد الى المشاركة في وضع خارطة طريق اقتصادية عربية، تحصن ثرواتنا ومجتمعاتنا وأجيالنا القادمة. ومن موقع المسؤولية أقول ان العبرة هي في المتابعة والتعاون المشترك، لتحقيق تكامل اقليمي يحصن الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات وتداعيات التطورات والمتغيرات الجارية والمقبلة في الاقتصادين العربي والعالمي .«
وقال: «لقد حقق لبنان نسبة عالية من النمو الاقتصادي خلال عام ٢٠١٠ بلغت حوالي 7،5% بحسب تقديرات المؤسسات العالمية واقترب حجم ناتجه الاجمالي المحلي من ٤٠ مليار دولار، كما انه حافظ على مستوى معقول من التضخم بلغت نسبته حوالى ٥% . مشيرا الى» ان القطاع المصرفي أكثر حصانة ومناعة، وقد تجاوز حجم هذا القطاع ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد اللبناني. واننا نعمل على الحد من الاعتماد الكبير عليه في تمويل الدولة اللبنانية وتخفيف العبء الملقى على عاتقه على هذا الصعيد. كما نعمل على اطلاق مشاريع تتيح للمصارف امكانية استعمال الفائض من اصولها لتمويل الاستثمارات المختلفة المنتظرة في لبنان .«
وقال: «إن الحكومة اللبنانية تكرر تأكيدها بأن لبنان طالما قام بتطبيق كل القرارات الدولية .
مشيرا الى انجاز عدد كبير من المراسيم التنظيمية تمهيدا لطرح بداية التنقيب عن النفط في المياه اللبنانية، وقبل نهاية هذا العام ستنشأ هيئة إدارة البترول وكل المراسيم التنظيمية لادارة هذا القطاع. وأدعو الاخوة العرب الى المشاركة في هذه الورشة الاساسية للبنان واقتصاده .
وأعلن «ان همنا الاساسي والدائم يبقى حماية الداخل اللبناني وتعزيزه بما يحقق آمال وطموحات اللبنانيين في المجالات كافة. ومن اجل ذلك اكرر دعوتي الى جميع القيادات السياسية لإجراء حوار صادق وحقيقي يحفظ وحدتنا

الوطنية، لأنه لا بديل عن هذا الحوار سبيلا لتعزيز هذه الوحدة التي نحن اليوم احوج ما نكون اليها في ظل ظروف واوضاع دولية وإقليمية مليئة بالصعوبات والتحديات، والحوار هو مفتاح الاستقرار، لا بل بوابة الازدهار.«
وقام طربيه مع وفد من الاتحاد بزيارة رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي.

عدنان حمدان